التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح: قراءة في المفاهيم والدلالات

Armament, disarmament and arms control: between conceptualization and application

فتحي معيفي

جامعة العربي التبسي– تبسة (الجزائر)، fathi.maifi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/07 تاريخ القبول: 2021/02/28 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

يعتبر التسلح أحد أبرز المحاور التي تركز عليها وتهتم بها الكثير من الدراسات، لاسيما الدراسات السياسية والجيو–استراتيجية والاقتصادية والعسكرية، وذلك لتعلقه بقوة الكثير من الدول واقتصادياتها، فضلا عن اتصاله بالسلام الدولي. الأمر الذي قاد إلى بروز ظاهرة السباق نحو التسلح التي أصبحت تهدد الاستقرار والأمن الدوليين، وهو ما أدى إلى تبلور فكرة نزع السلاح والحد من التسلح والرقابة على التسلح في أوساط المجتمع الدولي، حيث حظي مفهوم نزع السلاح بأهمية كبيرة لدى المجتمع الدولي، وأضحى أحد أبرز القضايا المطروحة للنقاش.

كلمات مفتاحية: التسلح ونزع السلاح، سباق التسلح، الرقابة على التسلح.

Abstract:

Armament is one of the most important axes that many studies focus on and interest in, especially political, geo-strategic, economic and military studies, due to its attachment to the power of many countries and their economies, as well as its connection to international peace . This led to the emergence of the arms race, which has become a threat to international stability and security, which led to the crystallization of the idea of disarmament, arms control and arms control among the international community, where the concept of disarmament has gained great importance to the international community, and has become one of the most prominent issues up for discussion.

Keywords: Armament and disarmament, arms race, arms control.

المؤلف المرسل: فتحي معيفي، **الإيميل**: fathi.maifi@univ-tebessa.dz

مقدمة:

يعتبر التسلح أحد أبرز المحاور التي تركز عليها وتهتم بها الكثير من الدراسات، لاسيما الدراسات السياسية والجيو-استراتيجية والاقتصادية والعسكرية، وذلك لتعلقه بقوة الكثير من الدول واقتصادياتها، فضلا عن اتصاله بالسلام الدولي، ولذلك فهو يمثل أحد أصعب المواضيع في السياسة الدولية، إذ عمدت الكثير من الدول وعبر مراحل كثيرة من تاريخها إلى التسلح لأغراض الدفاع والهجوم في آن واحد، حتى أصبح التسلح سياسة واستراتيجية أكثر منه تكديسا للأسلحة، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى نظرا لتطور نوعية الأسلحة وأهميتها في الحفاظ على أمن الدول.

وتعددت أشكال مفهوم التسلح من استكمال قدرة الدولة على مواجهة العدوان وحماية الأراضي، إلى الكسب والسيطرة على الثروات لبيان قدرة هذه الدول وقوتها في مواجهة أعداءها، الأمر الذي قاد إلى بروز ظاهرة السباق نحو التسلح التي أصبحت تهدد الاستقرار والأمن الدوليين، وهو ما أدى إلى تبلور فكرة نزع السلاح والحد من التسلح والرقابة على التسلح في أوساط المجتمع الدولي، حيث حظي مفهوم نزع السلاح بأهمية كبيرة لدى المجتمع الدولي، وأضحى أحد أبرز القضايا المطروحة للنقاش، نظرا للزيادة الملحوظة كما ونوعا للأسلحة فيما يخص تطورها وزيادة قدرتها على الفتك، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة احتمالات قيام حروب بين الدول، وهو ما يقود إلى إشكالية تطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع من خلال اتفاقيات نزع السلاح والحد من انتشاره، ومدى مصداقية الدول والمنظمات الداعية إلى ذلك. وعليه تسعى هذه الورقة إلى البحث في مضامين مفاهيم التسلح ونزع السلاح والرقابة على التسلح ومدى تطبيقها في واقع العلاقات الدولية.

أولا: مفهوم التسلح وسباق التسلح

1. تعريف التسلح:

يعتبر التسلح أحد أهم المحاور التي تركز عليها الدراسات المختلفة، السياسية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية أيضا، لعلاقته المباشرة بقوة الدولة ولاتصاله بالسلام الدولي، حيث أضحت قضية التسلح من أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الباحثين والدارسين والسياسيين والمحللين، وهو ما نتج عنه عديد الدراسات في مختلف دول العالم لمعالجة هذه القضية، وتجلية أبعادها المختلفة سواء منها الراهنة أو المستقبلية.

وتعددت التعاريف المقدمة لمفهوم التسلح نظرا لاختلاف النماذج المعرفية للباحثين والدارسين، حيث لكل منهم وجهة نظر في تعريف مفهوم التسلح تعكس توجهه ونظرته للمعنى المقصود من المفهوم، إضافة إلى ارتباط مفهوم التسلح بعدد من المفاهيم الأخرى المهمة والمتعلقة بقوة الدولة وأمنها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية التي تقودها دوافع ظاهرة أو كامنة، حيث يعتبر التسلح أحد المقومات الأساسية التي يقوم عليها أمن الدول وسلامتها الإقليمية، فضلا عن كونه ضمان الاستقلال والاستقلالية في عالم اليوم[1].

ويعني التسلح "مجموع القوة العسكرية للأمة أو عملية تسليح المرء للحرب"[2]. وهناك من يعرفه بأنه "عملية منظمة لزيادة كميات حيازات الأسلحة، أو استبدال الأسلحة الحالية بأسلحة جديدة"[3]. وتعرف الموسوعة السياسية التسلح بأنه "استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان وتأمين حماية مستمرة للأراضي والثروات المادية والمكاسب، فهو من هذه الواجهة حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي، ويمليه مبدأ المساواة بين الدول"[4].

ويعرف قاموس "ماكميلان Macmillan" التسلح بأنه " عملية تزويد القوات المسلحة بالأسلحة للقتال في الحرب"[5]. كما يمكن استخدام مفهوم التسلح للإشارة إلى أي معدات للمقاومة من قبل الجيش أو مجموعة من الأفراد أو فرد واحد، فهو فعل التزود بالأسلحة إما للمواجهة الهجومية أو الدفاعية أو الحرب، وباختصار يستخدم مصطلح التسلح في وصف كل من الأعمال التالية: انتاج القوات المسلحة أو حيازتها للأسلحة والمعدات العسكرية، وكذلك الإنتاج القانوني و/أو غير القانوني و/أو الحصول على الأسلحة من قبل الجماعات أو الأفراد إما للدفاع أو العدوان[6].

ويعرف التسلح أيضا بأنه استعمال لقدرة الدولة في مواجهة تهديد قائم أو محتمل لتأمين حماية مستمرة لكيانها إزاء ما هو قائم أو مستجد[7]. فالتسلح هو المسلك الذي تهدف الدولة من خلاله إلى تكريس سيادتها والدفاع عنها والحفاظ على وحدتها الوطنية[8].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن التسلح يتعلق بزيادة الأسلحة أو المعدات العسكرية أو جمعها بطرق مختلفة، وأنه يعني حصول الدولة على احتياجاتها من الأسلحة والمعدات العسكرية بطرق مختلفة، مشروعة أو غير مشروعة، سواء بإنتاجها محليا عن طريق إنشاء مصانع إنتاج السلاح، أو شراءها من الدول الأخرى المصنعة للسلاح، أو من السوق السوداء لتجارة الأسلحة، أو في إطار اتفاقيات

ومعاهدات للدفاع المشترك. ويرتبط التسلح بأمن الدولة وقوتها وقدرتها، حيث تسعى الدول من خلال امتلاك الأسلحة إلى تطوير قدرتها على المواجهة والحفاظ على أمنها والدفاع عن سيادتها.

وتعددت التفاسير المقدمة لسعي الدول من أجل التسلح، غير أن كل التفاسير أجمعت على ربط هذا السعي بالدفاع عن مصالح الدولة العليا والحفاظ على أمنها، حيث يساعدها التسلح على امتلاك القدرة لمواجهة التهديدات القائمة والمتوقعة بكافة أشكالها، أو من أجل تأمين الحماية لإقليمها، أو لضمان الاستقرار والتوازن الإقليمي[9].

ويختلف مفهوم التسلح عن مفهوم سياسة التسلح، فالثاني أشمل من الأول، حيث تعني سياسة التسلح الخط العام الذي ترسمه الدولة وتحدد على أساسه الخطط والتدابير الرامية إلى تزويد قواتها المسلحة في زمن السلم بأحدث الأسلحة ومعداتها وذخائرها وقطع غيارها، وفق التصور المسبق لخدمة الحرب التي من الممكن أن تخوضها، وتأمين الحاجات التسليحية لتلك القوات[10]. كما تعني سياسة التسلح أن تتخذ الدولة إجراءات وخططا مدروسة تتناسب فيها عملية التسلح مع الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، وحجم قوتها العسكرية وحاجتها للسلاح[11].

وتختلف سياسة التسلح من دولة لأخرى، كما تتأثر بعوامل عدة، فسياسة التسلح تختلف بين الدول المصنعة للأسلحة والدول التي لا تصنع الأسلحة، فهذه الأخيرة تضطر إلى وضع سياسة تسليح تتوافق مع إمكاناتها المالية المتاحة وكذا الخضوع لشروط بيع السلاح التي تفرضها الدول المنتجة، مثل عدم الموافقة على بيع أنواع معينة من السلاح أو إلزامها بتكوين التقنيين أو المهندسين أو من سيتولى مهمة تشغيل الأسلحة. كما تؤثر الظروف الإقليمية والدولية على سياسة التسلح الخاصة بالدول، فالدول التي تتواجد في محيط إقليمي يتسم بالسلم والاستقرار لا تحوز فيها سياسة التسلح على أهمية كبيرة، على عكس الدول التي تتواجد في محيط إقليمي مضطرب كمنطقة الشرق الأوسط مثلا، فإن دوله تعطي أهمية بالغة لسياسة التسلح لمواجهة التهديدات القائمة والمتوقعة التي ترى أنها تشكل خطرا على أمنها القومي، وهو ما يقود بدوره إلى سباق تسلح لغرض ترجيح الكفة التسليحية والمحافظة على الأمن الوطني أو تحقيق أهداف توسعية.

2. سباق التسلح

يعني سباق التسلح بشكل عام تخصيص نسبة عالية من الإنفاق الحكومي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والذخيرة من دول أخرى، أو تخصيص تلك النفقات لتطوير صناعة الأسلحة محليا، سواء

كانت أسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل، وذلك لأجل تحقيق التوازن أو التفوق العسكري[12]. ويعتبر سباق التسلح ظاهرة عسكرية وسياسية واقتصادية وصناعية، حيث تسعى كل دولة إلى تحسين أنظمتها التسليحية التي تملكها في إطار التنافس أو الصراع مع الدول الأخرى، فالصراع الدولي هو السمة البارزة والمميزة للعلاقات الدولية وليس التعاون، فالسباق نحو التسلح بين دولتين أو أكثر يقوم على فرضية أن الصراع المسلح واستخدام القوة العسكرية قد أصبح أمرا وشيكا.

ويعد الشعور بالخطر المتزايد وعدم الأمن المغذي الأساسي لسباق التسلح، حيث يقول "جوزيف كاملري Joseph Camilleri " مؤلف كتاب "أزمة الحضارة":" حين تشعر الدول بنسبة أقل وأقل من عدم الأمان فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة العسكرية في ترسانتها إلى حد يكفي لإخافة العدو وردعه، لكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمن، وبالتالي يؤدي إلى سباق تسلح عنيف لا نهاية له"[13].

وإذا كان سباق التسلح نتيجة للشعور بفقدان الأمن لدى بعض الدول، و البحث عن السيطرة الجغرافية والسياسية المتزايدة بالنسبة لبعضهم الآخر، فإنه من وجهة نظر آخرين يجد تبريرا له في أهميته الاقتصادية[14]، ولذلك فظاهر ة السباق نحو التسلح لها أهميتها الاقتصادية أيضا، من حيث كونها سببا في إنعاش اقتصاديات الدول المنتجة للسلاح، فكلما كانت هناك حمى للسباق نحو التسلح بين الدول كلما زاد إنتاجها من السلاح لبيعه للدول التي تسعى لتقوية ترسانتها التسليحية.

وعلى الرغم من أن التسلح كان ملازما للحياة البشرية ومرتبطا بظاهرة الصراع عموما، إلا أن مفهوم سباق التسلح كمفهوم حديث وظاهرة معاصرة لم تظهر بشكل جلي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدا في فترة السبعينات والثمانينات إبان الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه يمكن القول أن الثورة الصناعية كانت بداية ارتفاع وتيرة السباق نحو التسلح، حيث عرفت الأسلحة في تلك الفترة تطورا في الكم والنوع، وهو ما أدى إلى تنافس بالغ الحدة بين الدول الصناعية الكبرى لامتلاك أكثر الأسلحة تطورا، سواء منها الأسلحة البرية أو البحرية.

ففي عام 1906 اطلقت بريطانيا العظمى نوعا جديدا من السفن الحربية (HMS.Dreadnought)، تميزت هذه السفينة بسرعتها التي فاقت سرعة السفن الموجودة آنذاك، وبكونها مصفحة ومزودة ببطاريات مدفعية قوية قادرة على إطلاق القنابل لمسافات بعيدة، فقامت ألمانيا

بتصـــنيع ســـفن تتمتع بالقوة نفســـها، وهذا ما دفع بريطانيا إلى الســـعي لتطوير ســـفينة أطلق عليها (Superdreadnoughts) لذا كان إطلاق مجموعة من السفن الجديدة سببا في سباق تسلح غيّر وجه الحروب البحرية[15].

ومنذ اندلاع الحرب العالمية الأولى تمدد التنافس في مجال الأسلحة ليشمل كل أنواع الأسلحة بدءا بالخفيفة، حيث تم اختراع المدفع الرشاش سنة 1914، مرورا باختراع الدبابة سنة 1916، وصولا إلى اســـتخدام الطائرات، واختراع حاملات الطائرات عام 1917، حيث كانت البحرية الملكية البريطانية السباقة في استخدامها بظهور "فيوريوس Furrious"، وهي أو حاملة طائرات مكتملة الوظائف، وقد سعت كل من الولايات المتحدة و اليابان إلى محاكاة التقدم الذي أحرزته بريطانيا في مجال الطيران البحري، وفي نفس العام أعطى صـــانع الســـفن البريطاني "إس في غودول S.V. Goodall" الولايات المتحدة خطط البحرية الملكية فيما يخص حاملات الطائرات الجديدة، وأصبحت تلك الخطط أساس أول حاملات طائرات أمريكية التصـميم، وفي سـنة 1921 تمكنت اليابان أيضـا من الحصـول على تكنولوجيا حاملات الطائرات[16]. وأصـبح العالم بشـكل فعلي أمام سـباق تسـلح، حيث كان سـباق التسـلح في بدايته على مستوى أوروبا مع مشاركة يابانية، إلا أنه ومنذ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب عام 1917 بدأ نطاق السـباق يتسـع أكثر فأكثر، كما ظهرت مؤشـرات جديدة حول انخراط أطراف عديدة تتزايد بمرور الوقت، وهو ما عُدّ في نظر بعض الخبراء فترة التكريس الحقيقي لسباق التسلح[17].

وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فرضـــت كل من فرنســـا وبريطانيا على ألمانيا المنهزمة معاهدة "فرساي"، والتي فرضت قيودا مُذِلة في مجال التسلح على ألمانيا، وظن المجتمع الدولي أن حدة سباق التسلح ستخمد بعض الشيء، على اعتبار أن الدول المشاركة في الحرب خاصة ستستوعب النتائج الكارثية للحرب العالمية الأولى وتخفض من ترسانتها التسليحية، إلا أن العكس هو ما حدث، حيث شرعت الدول المنتصرة في الحرب وعلى رأسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وحتى اليابان، في تطوير أسلحة جديدة معتمدة على خبرة الحرب العالمية الأولى في كافة المجالات المتعلقة بالأسلحة، وفي المقابل ومع وصول "هتلر" إلى السلطة في ألمانيا شرع هو الآخر في بناء القوة الألمانية التي دمرتها الحرب العالمية الأولى، وقيدت تحديثها معاهدة "فرساي".

وكانت معاهدة "فرساي" قد حددت عدد القوات المسلحة الألمانية بـــ 100 ألف رجل فقط، إضـــافة إلى حرمان الجيش الألماني من امتلاك معدات القتال الثقيلة كالدبابات والطائرات، ومن هنا برزت

رغبة الجيش الألماني في البحث عن كل ما هو جديد لزيادة قدرته التسليحية، وعليه أخذت ألمانيا تستعد للعودة إلى إنتاج الأسلحة بشكل كثيف، واضعة مشاريع معدات وأسلحة جديدة تتلاءم مع الأفكار الحديثة[18]. ولذلك وعند وصول هتلر إلى السلطة في 01 مارس 1933 وجد الجيش الألماني مؤهلا بشكل جيد، ووجد تحت تصرفه قيادة عسكرية قضت أكثر من عشر سنوات في التخطيط والتنظيم لإعداد الجيش الألماني لحرب قادمة[19].

ووضعت أول الدبابات الألمانية المطورة في الخدمة سنة 1933، وفي 16 مارس 1934 أعاد "هتلر" التجنيد الإجباري وشكل جيشا جديدا قوامه 550 ألف جندي، مؤلف من 12 فيلقا، وفي عام 1936 مع بداية الحرب الأهلية الإسبانية قام الألمان بإرسال وحدات صغيرة من القوات الميكانيكية والتقنية لتجريب المعدات العسكرية الحديثة في ظروف المعركة الحقيقة، وإلى غاية 1938 بلغ عدد الجنود الألمان المشاركين في الحرب الأهلية الإسبانية حوالي 50 ألف جندي بين ضباط وجنود[20].

وبدت فترة ما بين الحربين فترة لتكديس الأسلحة من طرف ألمانيا التي أرادت أن تنتقم من فرنسا وبريطانيا اللتان أذلتاها من خلال معاهدة "فرساي"، وفي المقابل كانت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى تطور أسلحة حديثة، حيث أصبحت الطائرات المطورة تتصدر قائمة الأسلحة المطلوبة كأداة للقتال بلا منازع، وتم تطوير الدبابات لتكون لها أكثر قدرة على القتال في المناطق الوعرة وذات كفاءة وسرعة كبيرة، وتم اختراع حاملات الطائرات لتحتل مكانة مميزة في الفكر الاستراتيجي والعسكري، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وباندلاع الحرب العالمية الثانية، تم استهلاك مخزون الأسلحة للدول المشاركة في الحرب، وضاعفت مصانع السلاح من إنتاجها للاستجابة لمتطلبات الجيوش، ومع استمرار الحرب لعدة سنوات اتجه سباق التسلح إلى مجالات أخرى أكثر فتكا ودمارا، حيث تم اختراع الرادار من طرف الإنجليز، وتم استخدامه في الحرب بنجاح بدءا من سنة 1942، واستخدم الألمان القنابل الطائرة، إلا أن كل ذلك أصبح بلا معنى بعد إلقاء الولايات المتحدة لقنبلتين نوويتين على مدينتي "هيروشيما" و"ناكازاكي" اليابانيتين يومي 6 و9 سبتمبر 1945[21].

وباستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي الذي لم تملكه دولة سواها في تلك الفترة، انتهت الحرب العالمية الثانية بتفوق الحلفاء وانهزام دول المحور، ورغم صدمة النتائج الكارثية والخسائر البشرية الكبيرة التي قدرت بحوالي 50 مليون قتيل، إلا أن الصدمة الأكبر كانت للقدرة التدميرية للقنبلة النووية التي

لم تشهد البشرية لها مثيلا، حيث أيقن الجميع أن سباق التسلح سيعرف منحا مغايرا لما كان عليه، وأن العالم أمام سباق تسلح نووي.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية دخل العالم مرحلة الحرب الباردة والتي كانت بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة والشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وهي المرحلة التي تميزت بارتفاع حدة سباق التسلح بين القطبين، حيث سعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى منع كل طرف للطرف الآخر من السيطرة على النظام الدولي، إضافة إلى محاولة استقطاب أكبر قدر ممكن من الدول إلى صفوفه تحسبا لحرب قادمة لا يعرف أحد متى تكون، ومن ثم بدأت الدولتان في كشف قدراتهما العسكرية، ثم تحولتا من السلاح التقليدي إلى السلاح النووي، وانتقل معهما النظام الدولي من توازن القوى إلى توازن الرعب النووي[22].

ثانيا: مفهوم نزع السلاح والمفاهيم المرتبطة به

1. مفهوم نزع السلاح:

تعتبر قضية نزع السلاح والرقابة على التسلح وضبطه والحد منه من أبرز القضايا المطروحة على صعيد العلاقات الدولية، نظرا للانتشار الكبير للأسلحة على الصعيد العالمي وكذا التطور الكبير الذي يعرفه إنتاج الأسلحة، وتطور الأسلحة من ناحية القوة والفتك والخطورة والدمار.

وزادت أهمية نزع السلاح بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اشتدت حدة التوتر بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتراكم أسلحة الدمار الشامل بينهما، وهو ما تطلب وضع قواعد لمراقبة التسلح ونزع السلاح أو الحد منه، وهي القواعد التي تفرض على الدول الالتزام بحدود معينة في مجال التسلح مقابل أن تلتزم كل الأطراف بذلك في حدود ما يتم الاتفاق عليه إذا توفرت ظروف معينة، وهذا ما وقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها بتكوين عدد من اللجان وعقد العديد من المؤتمرات لمعالجة هذه القضية[23]. حيث أضحى هناك اقتناع مشترك بأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف يمثلان بوابة لعالم أكثر سلما وأمنا.

وبتزايد أهمية هذه الظاهرة عكف الباحثون والدارسون على دراستها للتوصل إلى تعريف دقيق ودال من أجل تحديد آثارها القانونية والسياسية على حقل العلاقات الدولية وعلى السياسة الدولية، واختلفت التعاريف في هذا الإطار وتعددت نظرا لاختلاف المنظورات الفكرية التي يعتمدها كل باحث ومفكر، حيث يرى "إسماعيل صبري مقلد" أن مفهوم نزع السلاح بمفهومه العام يعني إما الخفض الجزئي

أو التخلّص الكلي من الأدوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المسلح في العلاقات الدولية[24].

ويرى كل من "مارتن غريفيتس" و"تيري أوكلاهان" أن نزع السلاح هو محاولة القضاء على التسلح أو الحد منه بصورة جذرية[25]. أما "سعد حقي توفيق" فيرى أن نزع السلاح هو التدمير الشامل والكلي للأسلحة وإلغاء القوات المسلحة جميعها[26]. ويعرف "عبد الوهاب الكيالي " في موسوعته السياسية نزع السلاح على أنه تخفيض التسلح والحد منه أو إلغائه في أنحاء العالم كافة[27].

أما "محمد فتحي أمين" فيعرف نزع السلاح على أنه الحد من إنتاج السلاح وتخزينه بكميات محدودة، وحظر استخدام بعض الأسلحة، وتخفيض الاعتمادات المخصصة للتسلح، وتخفيض عدد الجيوش والقوات الفاعلة، وتجريد بعض المناطق من السلاح، وإحداث نظام لمراقبة تنفيذ ذلك كله[28]. أما نزع السلاح عند "أنيس كلود" فيعني مجموعة من الإجراءات التي لها صلة بالتسلح، فهو يشمل تحديد ومراقبة وخفض الأدوات البشرية والمادية للحرب، كما يشمل إلغاءها بشكل مطلق[29].

وجاء في قاموس "كولينز Collins" أن نزع السلاح هو فعل تخفيض عدد الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية التي يمتلكها أي بلد[30]. أما الموسوعة البريطانية فتشير إلى أن مفهوم نزع السلاح في العلاقات الدولية يعني أحد التعاريف التالية[31]:

- التدمير الجزئي أو الحد من التسلح لبلد مهزوم في الحرب (الحكم بموجب معاهدة فرساي [1919] لنزع سلاح ألمانيا وحلفائها مثال على هذا المفهوم لنزع السلاح).

2- اتفاقات نزع السلاح الثنائية المنطبقة على مناطق جغرافية محددة (يمثل نزع السلاح البحري بهذا المعنى "اتفاق راش باغوت The Rush–Bagot Agreement " بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، والذي أبقى منذ عام 1817 على البحيرات الكبرى منزوعة السلاح).

3- الإلغاء الكامل لجميع الأسلحة، كما دعا إليها المفكرون الطوباويون وأحيانًا الحكومات.

4- تخفيض التسلح الوطني والحد منه عن طريق الاتفاق الدولي العام من خلال المنتديات الدولية مثل عصبة الأمم، في الماضي، والأمم المتحدة في الوقت الحاضر.

تشير التعاريف السابقة في مجملها إلى أن نزع السلاح يعني عموما تخفيض مستويات التسلح جزئيا من طرف الدول أو التخلص من الأسلحة أو الحد من التسلح تماما، سواء في إطار اتفاقيات ثنائية أو جماعية، أو في إطار اتفاق دولي من خلال الأمم المتحدة، وهو المفهوم المستخدم والمعمول به حاليا.

2. المفاهيم المرتبطة بنزع السلاح:

يرتبط مفهوم نزع السلاح بمصطلح ضبط التسلح، حيث لا يعني هذا الأخير إلغاء السلاح بقدر ما يعني تنظيم التسلح والاحتفاظ بمستويات معينة من الأسلحة، وهو كذلك يشتمل على الجهود التي تنظم التسلح من أجل جعل وقوع الحرب أقل احتمالا أو التخفيف من آثارها إذا ما وقعت[32].

كما يظهر مصطلح الحد من التسلح، والذي يعني الإجراءات التي تهدف إلى تقليل مخاطر المواجهة بين القوى الكبرى عن طريق الحد من سباق التسلح، أي خفضه إلى مستوى معيّن، أو حتى النزع الكلي للسلاح، وعادة ما كان يتم بحث هذه الموضوعات بصورة ثنائية أو بصورة جماعية تشترك فيها مجموعة من الدول والهيئات الدولية الأخرى[33]. أما مفهوم الرقابة على التسلح فهو يعني أي مظهر من مظاهر التعاون والمشاركة الدولية، حول الحد من سباق التسلح وتقليل احتمالات الحرب أو تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها على قدر الإمكان، وذلك بموجب الإجراءات والتدابير التي تتوصل إليها الدول في هذا الشأن[34].

من أبرز ما يلاحظ على المفاهيم المذكورة سابقا هو أنها تتداخل فيما بينها بشكل كبير، إلى درجة أن هناك صعوبة كبيرة في إدراك الاختلاف فيما بينها، فبالنسبة لمفهومي نزع السلاح والرقابة على التسلح هناك من يعتبر أن نزع السلاح يستهدف أساسا تخفيض وسائل الحرب في أي نطاق وعلى أي مستوى بموجب الاتفاقات الدولية التي تعقد في هذا السياق، في حين أن الرقابة على التسلح لا تخرج عن كونها مجموعة الاتفاقات والإجراءات والترتيبات الدولية التي تنظم استخدام الأسلحة، كما أن الرقابة على التسلح لا تعني بالضرورة فرض حظر على إنتاج بعض الأسلحة أو تخفيضها، كما هو الحال بشأن نزع السلاح[35].

كما أن مسألة ضبط التسلح تختلف اختلافا كاملا عن مسألة نزع السلاح، فمناصروا هذه الأخيرة يرون أن الطريقة الوحيدة لتحقيق السلم في العلاقات الدولية هي إلغاء الأسلحة من حسبان الدول، وفي المقابل الهدف من ضبط التسلح تنظيمي محض، فهو لا يهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد، بل إدارة النظام الحالي[36]. وعموما لا يجب أن يفهم من التفرقة بين مفهومي نزع السلاح والرقابة على التسلح أن هناك انفصالا بين المسألتين، فنزع السلاح يرتبط بموضوع الرقابة على التسلح في أكثر من جانب، ومن ذلك[37]:

- أن الرقابة على التسلح تمثل أحد المقتضيات الأساسية في عملية نزع السلاح، ذلك أن الدول لن تقبل الموافقة على نزع سلاحها ما لم يسبق هذا الإجراء موافقتها على قبول ترتيبات التفتيش والرقابة التي تقترن

عادة بنزع السلاح، إذ بدون الخضوع للتفتيش والرقابة يصبح نزع السلاح عملية لا قيمة لها وغير ممكنة التنفيذ.

– أن الأهداف الرئيسية لنزع السلاح والرقابة على التسلح تكاد تكون واحدة تقريبا، من حيث أنها العمل على منع أو الحد من احتمالات الاستخدام غير المشروع للعنف المسلح في المجتمع الدولي.

وتهدف عملية نزع السلاح إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال تطبيق القواعد والالتزامات المتعلقة بمشاريع نزع السلاح، ومن أبرز تلك الأهداف:

– الهدف الأساسي الذي تسعى الدول لتحقيقه من جراء عمليات نزع السلاح هو تحقيق أمنها القومي على المديين القريب والبعيد، فعلى المدى القريب يشكل وقف سباق التسلح والخفض من تدفق الأسلحة أو الحد منها نهائيا أكبر تحد يواجه الدول، أما على المدى البعيد فصياغة تدابير تسمح بالنزع الجزئي للأسلحة على مدى بعيد يعزز من أمن الدول القومي. غير أن الملاحظ هنا أن نزع السلاح موضوع يواجه تناقضا واضحا، فمن جهة تقترح الدول العظمى مشاريعا لنزع السلاح وتتفاوض بشأنها، وفي الوقت نفسه تقوم هذه الدول بتصعيد سباق التسلح من خلال كونها المنتجة الأولى للسلاح في العالم، وتسعى إلى تصريف منتجاتها[38].

– التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بنزع السلاح يساعد على تحسين العلاقات بين الدول الكبرى، كما حدث عند التوقيع على اتفاقية "سالت الأولى" عام 1972، إذ انعكس بالإيجاب على العلاقات الأمريكية السوفياتية[39].

– يهدف نزع السلاح إلى تحقيق الاستقرار في التوازن الدولي، ويتمثل هذا في تخفيض التسلح إلى مستويات معتدلة، لتفادي قيام الحروب، غير أن التمادي في تخفيض التسلح قد يؤدي بدوره إلى قيام الحرب بين الدول لتزايد الشكوك والمخاوف بين أطراف المجتمع الدولي، ولذلك فعملية تخفيض الأسلحة يجب أن تكون وفق معايير معقولة ومتفق عليها دوليا.

– يهدف نزع السلاح والحد من الأسلحة إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، من خلال تقليص سباق التسلح النووي، وذلك عبر التزام الدول الأعضاء جميعها ببنود وقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح، وخاصة الدول الحائزة على ترسانات الأسلحة النووية ذات القدرة التدميرية الهائلة[40].

وينصرف الذهن عند سماع مصطلح نزع السلاح إلى العمل على إيقاف إنتاجه وتدمير ما هو موجود، إلا أن الواقع الدولي يجعل ذلك مستحيلا، وأن المعنى الذي يمكن أن يناقش لنزع السلاح هو الحد

من إنتاجه، أو أن يتم قصر إنتاجه على نوعيات معينة ليس لها القوة التدميرية الهائلة الشاملة كالأسلحة النووية، ويقوم على ذلك جهات رقابية تحاول تفعيل الاتفاقيات والتدابير الدولية[41].

ومن طبيعة اتفاقيات ضبط التسلح أن تحظر بعض أنواع الأسلحة وبعض أنظمة التسلح، وأن تحدد عدد الأسلحة التي يمكن لدولة ما أن تمتلكها ونوعها وقوتها التدميرية، و هي تُلغي أيضا إنتاج الأسلحة التي من شأنها تهيئة المناخ الملائم لاندلاع حرب، وتضع حدا لتطور التكنولوجيا الحديثة أو على الأقل تبطئه، وهي تتضمن طرقا جديدة للاتصال والتحقق والامتثال[42].

وتعتبر اتفاقيات ضبط التسلح أحد أهم الأدوات التفاوضية للتعامل مع قضية انتشار الأسلحة، حيث شهد تاريخ العلاقات الدولية العديد من الاتفاقيات في هذا الإطار. فعلى سبيل المثال اتفق سكان أثينا وإسبرطة على العديد من التدابير من أجل ضبط التسلح منذ نحو 2500 عام، وفي أوائل القرن التاسع عشر تم اعتبار الحدود بين الولايات المتحدة وكندا منطقة منزوعة السلاح، وذلك إثر توقيع معاهدة (راش باغوت Rush–Bagot) سنة 1817.

ومنذ سنة 1945 ركزت معظم الاتفاقيات المتعلقة بضبط التسلح على انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ومن أهم الاتفاقيات في مجال ضبط التسلح نذكر:

– بروتوكول جنيف عام 1925، الذي ينص على حظر استعمال الغاز والأسلحة الجرثومية.

– معاهدة القطب الجنوبي عام 1959، التي تمنع الدول من استخدام القطب الجنوبي لغايات عسكرية.

– معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1968، التي تحد من نقل الأسلحة النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير النووية.

– اتفاقية الأسلحة البيولوجية عام 1972، التي تحظر تصنيع الأسلحة البيولوجية وامتلاكها.

– محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية عام 1972، التي تراقب تطور الأنظمة المضادة للقذائف الباليستية واستخدامها.

– معاهدة القوى التقليدية في أوروبا عام 1989، التي تحدد عدد الأسلحة التقليدية المتفق على استخدامها في أوروبا.

– محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية عامي 1991 و 1992، التي تخفض حجم الترسانات النووية للقوى العظمى.

– اتفاقية الأسلحة الكيميائية عام 1993، التي تفرض على الأطراف الموقعة عليها تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية في غضون عقد من الزمن.

– معاهدة الألغام ضد الأفراد عام 1998.

وتعتبر مفاوضات نزع السلاح أو الحد منه من أصعب أنواع المفاوضات التي تجري بين الدول، وذلك لتشكك كل طرف في صدق نوايا الطرف أو الأطراف الأخرى، ولعلاقة التسلح بالأمن القومي وبالاستراتيجية العالمية لكل طرف، ومن المشكلات المعقدة التي تعترض مسيرة هذه المفاوضات ما يسمى بمشكلة نسبة الحظر أو التخفيض، والتي يُقصد بها نسبة ونوع القوات أو الأسلحة التي يقبل أحد الأطراف التخلي عنها ويقر بها على طاولة المفاوضات[43]. ويمكن إيجاز أبرز العوامل التي تقف حائلا دون اتفاق دولي حول مشكلة نزع السلاح أو الحد منه في النقاط التالية[44]:

– ضغط النزاعات القومية واعتبارات السيادة الوطنية على سلوك الدول إزاء مشكلة نزع السلاح.

– الاختلاف حو ل المعدلات التي يتم وفقا لها نزع السلاح أو تحديده.

– العامل السيكولوجي المتعلق بشك الدول في نوايا بعضها البعض.

– مشاكل الأمن القومي.

– عدم الاتفاق حول الإطار الملائم لترتيبات نزع السلاح أو الرقابة عليه.

– المشاكل الناتجة عن ارتفاع معدل التغيير في إنتاج الأسلحة.

– المشكلة الفنية التي تحيط بتنفيذ تدابير النزع أو الرقابة المتفق عليها.

– انعدام الثقة بين الأطراف حول من يضمن لطرف أن يلتزم هو بالحد من التسلح بينما الأطراف الأخرى ماضية في مزيد من التسلح.

وإضافة لكل ما سبق فالمشكلة الكبيرة تكمن في كيفية إرساء نظام فعال للرقابة يُجبر كل الأطراف على تنفيذ التزاماته وعهوده بضبط التسلح، فالهدف الأساسي هو استبعاد فكرة استخدام القوة في النزاعات الدولية، وذلك بتخفيف حدة التسابق الدولي على التسلح[45].

وعموما فإن مفهوم الرقابة على التسلح قد يعني إحدى السياسات التالية[46]:

1– انتهاج برنامج للبحوث العسكرية والتطوير والانتشار ومبادئ استراتيجية تركز على الجهود الدفاعية غير الاستفزازية للطرف الآخر (مثل التوقف عن بناء المزيد من الرؤوس النووية، و التوقف عن إجراء التجارب النووية، وعدم تخزين الأسلحة النووية ذات القوة التدميرية الشاملة).

2- جعل معدل كمية انتاج الأسلحة في معدل معقول، وتقليص الميزانيات العسكرية، والتوقف عن انتاج أسلحة معينة.

3- إجراءات واتفاقات تقلل من حدة التوتر بين الدول، وتقليص عدد القوات المسلحة في بعض المناطق لاسيما الحساسة، أو خلق مناطق منزوعة السلاح، او الامتناع عن بيع أو تزويد بعض الدول في المناطق الساخنة بالسلاح التقليدي.

خاتمة:

أثبت الواقع الدولي ولا يزال يثبت أن القوة العسكرية لها الأولوية في ضمان بقاء الدول وحماية حدودها وتحقيق أمنها القومي، ولا يزال التسلح يعتبر أهم وسيلة لتدعيم القوة العسكرية وأحد ركائز الدفاع والأمن، حيث تسعى الدول بشكل مستمر إلى بناء برامج تسلحية متطورة وقوية من أجل التعايش مع الواقع الدولي الذي يفرض تحديات وتهديدات أمنية جديدة عابرة للحدود ومهددة للسيادة الوطنية للدول.

ورغم عقد اتفاقيات وإنشاء منظمات وخلق برامج تهدف إلى الحد من التسلح أو مراقبته أو نزع السلاح إلا أن ثقة الوحدات الدولية في بعضها البعض لا زالت منعدمة، وهو ما يؤدي إلى استمرار سعي الدول لحيازة الأسلحة التقليدية والنووية، من خلال تطويرها داخليا أو اقتناءها خارجيا من خلال صفقات الأسلحة مع الدول المنتجة للسلاح. ومع كل ما يشهده عالم اليوم من انتشار كبير للأسلحة إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية حصول توافق دولي حول ضوابط التسلح، أو التوصل إلى اتفاقات بشأن تخفيض مخزونات الأسلحة التقليدية أو النووية، وهو ما يمهد لإمكانية جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية على المدى البعيد.

الهوامش:

[1] - عبد السلام البغدادي، "التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث". في: مجموعة باحثين، التسلح في العالم الثالث، بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1988، ص 33.

[2] - "Armament". Quoting the Website: www.meriam-webster.com. Date of View: 10/01/2019.

[3]-Zenders. J.P, "Armament and Disarmament in a Changing Security Environment". Retrieved on March 4, 2014, from: Zanders_Assimilation-Disarmament_course.

[4] - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ط 1، ج 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 728.

[5] - "ARMAMENT". Quoting the Website: www.macmillan.com. Date of View: 10/01/2019.

[6] – Onyinyechi Priscilla Christian Wariboko, " Armament and Disarmament in Nigeria: Juxtaposing Niger-Delta Militancy and Boko Haram Insurgency in Northern Nigeria".Creative Artist- a Journal of Theatre and Media Studies, Vol 7, N 02, Nigeria, 2013, p 91.

[7] - عبد الجبار عبد مصطفى، "الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث". مجلة الأمن القومي، العدد 11، بغداد، 1989، ص 196.

[8] - حسان جواد مبارك، "المشكلات المرافقة للتسلح في العالم الثالث". مجلة الدفاع، السنة الثانية، العدد 2، بغداد، 1986، ص 60.

[9] - عبد الوهاب القصاب، التسلح بين المفاهيمية والتطبيق: دراسة في العلاقة بين العراق والأمم المتحدة. سلسلة دراسات استراتيجية 20، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2001، ص 01.

[10] - إبراهيم إسماعيل كاخيا، "ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي". مجلة الفكر السياسي، دمشق، 20 أوت 2004، ص 84.

[11] - عراك تركي حمادي الفهداوي، "سباق التسلح الهندي الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية". مجلة ديالى، العدد 45، العراق، 2010، ص 05.

[12] - عادل أحمد الطائي، النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار. بغداد: دار واسط، 1982، ص ص 16- 17.

[13] - عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، 1989، ص 79.

[14] - زيد بن محمد الرماني، اقتصاد السلم والحرب: أرقام وإحصاءات. المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2003، ص 07.

[15] - مارتن غريفيتس و تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 245.

[16] - مايكل هورويتس، انتشار القوة العسكرية: أسبابه ونتائجه بالنسبة للسياسة الدولية. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص 104.

[17] - عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي: الهواجس والطموحات والمصالح. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 24.

[18] - Williamson Murray and Allen Millett, Military Innovation in the Interwar period. England: Cambridge University Press, 1996, PP 64-71.

[19] - Charles Townsend, THE Oxford History of Modern War. England: Oxford University Press, 1st ed, 2000, P 157.

[20] - MacGregor knox and Williamson Murray, The Dynamics of Military Revolution 1300- 2050. England: Oxford University Press, 2001, P 53.

[21] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق. ص 25.

[22] - مازن ثامر ضيدان، "ماهية وأبعاد ومرتكزات التسلح". في: التسلح في العالم بين التوازن والتوافق- التقرير الاستراتيجي السنوي. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص 19.

[23] - محمد سمير خزعل، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مؤتمرات نزع السلاح (1929- 1934)". مذكرة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة بغداد - كلية الآداب، 2013، ص 33.

[24] - إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. ط 2، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص 324.

[25] - مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان،، مرجع سابق. ص 419.

[26] - سعد حقي توفيق، "في مفهوم نزع السلاح والرقابة على التسلح". مجلة الدفاع، العدد 3، السنة الثالثة، بغداد: وزارة الدفاع، 1987، ص 183.

[27] - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 542.

[28] - محمد فتحي أمين، قاموس المصطلحات العسكرية. بغداد: المكتبة الوطنية، 1982، ص 79.

[29] - أنيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، (ترجمة: عبد الله العريان). القاهرة: دار النهضة العربية، 1964، ص 399.

[30]- Quoting the Website: www. Collins dictionary. com/ dictionary/ english/ disarmament. Date of View: 10/01/2019.

[31]- Quoting the Website Encyclopedia Britannica : www.britannica.com/topic/disarmament . Date of View: 10/01/2019.

[32] - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية. القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتب، 2010، ص 258.

[33] - إبراهيم إسماعيل كاخيا، مرجع سابق. ص 89.

[34] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق. ص324.

[35] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق. ص 177.

[36] - مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق. ص 285.

[37] - إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق. ص 324.

[38] - إسراء شريف جيجان الكعود، "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة التدمير الشامل العراقية". أطروحة دكتوراه غير منشورة، العراق: جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2006، ص 15.

[39] - أمين شلبي، الوفاق الأمريكي– السوفييتي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص 199.

[40] - مازن ثامر ضيدان، مرجع سابق. ص 24.

[41]- طارق جماز، العلاقات الدولية. الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة– كلية القانون والعلوم السياسية، د.س.ن، ص 68.

[42]- مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان، مرجع سابق. ص 286.

[43]- إبراهيم إسماعيل كاخيا، مرجع سابق. ص 89.

[44] - عبد القادر ررزيق المخادمي، مرجع سابق. ص ص 182- 183.

[45] - طارق جماز، مرجع سابق. ص 69.

[46] - جيمس دوروتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (ترجمة: وليد عبد الحي). الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص ص 261- 262.